

وثيقة

في بداية عهده، تلقى رئيس الجمهورية، ميشال عون، «وصفة» من البنك الدولي للتمهيدية الأولى من ولايته، هذه «الوصفة» تتحدث عن مخاطر نقدية واقتصادية كبيرة في حال تعرض «الثقة» لضربة كبيرة، وتفتتح ترتيباً زمنياً للأولويات المتصلة بحلقة الدين العام وتقليص العجز المالي وتخفيف المخاطر السيادية الفارقة فيها المصارف ومصرف لبنان

البنك الدولي لرئيس الجمهورية: تدخلات مصرف لبنان لا تخلو من المخاطر

محمد وهبة

بعد فترة وجيزة على انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية، زاره وفد من البنك الدولي مقداً له اقتراح "خطة" وصفة الـ100 يوم الأولى، تحت عنوان «أولوية الإصلاحات لحكومة لبنان». حصلت «الأخبار» على نسخة من هذا الاقتراح (غير المنشور)، وهو يتضمن ترتيباً زمنياً للإصلاحات، التي يقترح البنك الدولي تنفيذها في بداية العهد، انطلاقاً من أولويات حددها البنك واعتبر أن تحقيقها ممكن في فترة زمنية قياسية، تمهيداً للانتقال إلى الإصلاحات التي يمكن تحقيقها على المدى المتوسط، محذراً من أن عدم تنفيذ هذه الإصلاحات يؤدي إلى سيناريو خطير، بسبب أي ضربة مفاجئة للثقة قد تؤدي إلى انهيار سريع في التدفقات الرأسمالية، ليصبح النظام غير قادر على تلبية حاجات لبنان المتزايدة ويجبر الحكومة على التوقف عن السداد.

مصدر الخطر، بحسب «وصفة البنك الدولي» يكمن في استمرار ارتفاع الدين العام وزيادة الإنفاق نتيجة لارتفاع خدمة الدين العام والتحويلات المتزايدة من الخزينة إلى كهرباء لبنان، في ظل الأثر الناتج من ارتفاع أسعار الفائدة العالمية وانخفاض أسعار النفط. الزاوية التي ينظر منها

تدخل مصرف لبنان القوي لم يؤمن سوى تأجيل مؤقت

البنك مبنية على فهمه للاقتصاد اللبناني الذي يركز تحت عبء الدين العام والعجز في الحساب الجاري، اللذين يتركان لبنان مكشوفاً على مخاطر تمويلية ملحوظة. وبذلك، فإن توقعات البنك أن يكون مسار الدين العام أسوأ بشكل ملحوظ، رغم أن الدين مرتفع أصلاً نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بسبب السياسات القائمة ومستويات النمو الاقتصادي الحالية.

يعتبر البنك الدولي أن «استقطاب رؤوس الأموال الكافية، وبشكل خاص الودائع، لتمويل عجز الموازنة والحساب الجاري، يخلق تحديات قياساً إلى معدلات نمو الودائع بعد ارتفاع أسعار الفائدة في أميركا والأثر الناتج عن انخفاض أسعار النفط في دول الخليج، بسبب علاقتها بتدفقات رؤوس الأموال الوافدة إلى لبنان». وليس ذلك فحسب، فعلى الرغم من «تدخل مصرف لبنان القوي» في إدارة التحديات المالية والاقتصادية، وحتى عندما نجح، فإنه لم يؤمن سوى تأجيل مؤقت وهو ليس بلا مخاطر اقتصادية - مالية إضافية. الهشاشة في الاقتصاد هي نتيجة انعدام توازن

النموذج الاقتصادي الذي يعتمد بشكل أساسي على قطاعات محدودة غير منتجة، وغير قابلة للتداول وهي لا تفيد إلا القلة وفاشلة في تأمين وظائف وفرص عمل للشريحة الواسعة من الناس». بهذه الخلفية، يرى البنك الدولي أن «بناء الثقة» عملية ضرورية متصلة بواقع «المؤسسات (الرسمية) الضعيفة والموصوفة بانعدام الفاعلية والفساد».

إذاً، الأمر يتعلق بالنموذج اللبناني. هذا النموذج وفق توصيف البنك الدولي، «يتميز» بدين عام مرتفع، وعجز مالي كبير، ودولة مرتفعة. ففي هذا الإطار، يتبين أن حاجات الدولة المالية ممولة من القطاع المصرفي الذي توازي ميزانيته أكثر من ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي. لا يقدم البنك الدولي هذه المعلومة على أنها مدعاة للفخر، بل هي مصدر للمخاطر، فهو يشير إلى أن مصرف لبنان «يضمن استمرار تدفق الودائع إلى القطاع المصرفي (من خلال الهامش بين أسعار الفائدة العالمية والفائدة المحلية)، لتأمين تمويل حاجات القطاع العام والخاص (تمويل الدين العام وتسليف القطاع الخاص)، وبالتالي تمويل عجز الحساب الجاري الكبير. ولاستمرار استقطاب الودائع، فإن مصرف لبنان أصدر شهادات إيداع واليات تمويل مدعومة، ولتأمين تمويل الحكومة، تحوّل مصرف لبنان إلى الشاري الأساسي للدين الحكومي في السوق الأولية والسوق الثانوية (شراء سندات الخزينة عند الاكتتاب ومن حاملها في السوق)، وبالتالي بات لدينا قطاع مصرفي بشقيه، المصارف ومصرف لبنان، ضمن حلقة المخاطر السيادية والأثر المضاعف على مخاطر النظام المالي - الاقتصادي».

في ظل هذا الوضع، يرى البنك الدولي أن هناك سيناريو خطيراً محتملاً بسبب أي ضربة مفاجئة للثقة قد تؤدي إلى انهيار سريع في التدفقات الرأسمالية ليصبح النظام غير قادر

على تلبية حاجات لبنان المتزايدة ويجبر الحكومة على التوقف عن السداد. «بالاستناد إلى الهشاشة الواسعة للبنان، سواء في القطاع المصرفي المكتشف على المخاطر السيادية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عبر مصرف لبنان، فإن هذا

كل المصارف لديها نموذج الأعمال نفسه الذي يعتمد على التوظيف في السندات السيادية (مروان بو حيدر)



الصناعة وتكنولوجيا المعلومات: خطوة نحو النمو المستدام

الورقة المقدمة من البنك الدولي لرئيس الجمهورية ميشال عون في بداية ولايته، تشير إلى أن النموذج الاقتصادي اللبناني يعتمد بصورة أساسية على قطاعات غير منتجة وفاقت العجز الخارجي (العجز في الميزان التجاري والمالي بين لبنان والخارج) من دون أن تولد فرص العمل. يعرب البنك عن قلقه من المخاطر الاقتصادية بسبب الاعتماد المفرط على التدفقات المالية، ويشير إلى أن قطاعي الصناعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال كانا مهمين لفترة طويلة، ولكن يمكن أن يشكل مصدرًا لخلق الوظائف للعمل المهرة. سيكون هذا الأمر خطوة نحو النمو المستدام بسبب طبيعة هذين القطاعين الأقل عرضة للخدمات الخارجية. مقارنة مع محفزات الاقتصاد اللبناني التقليدية في قطاع العقارات والسياحة.

ندوة

بيفاني: خفض الإنفاق، سيئ بحكم التجربة

فيفيان عقيقي

يقول المدير العام لوزارة المال، آلان بيفاني، إن «التبسيط يطغى على النقاش في السياسات المالية، ولا تقدّم سوى حلول سطحية، مثل الاكتفاء برفع مستوى الجباية، علماً بأن الجباية ارتفعت بمعدل 9% سنوياً على مدى السنوات القليلة الماضية، من دون أن ينعكس ذلك خفضاً للعجز المالي، أو مثل التركيز على مكافحة الهدر والفساد، وهذا عمل مهم وضروري وملح، لكنه ليس السبب الوحيد للأزمة الاقتصادية، فما نحتاجه اليوم هو أبعد بكثير من الاكتفاء برفع الجباية وخفض الهدر والفساد».

كلام بيفاني جاء في ندوة تحت عنوان «معالجة العجز المالي في

لبنان: الآثار الاقتصادية والمالية»، نظمتها الجامعة الأميركية في بيروت، في الأسبوع الماضي، وشارك فيها إلى جانب بيفاني، مدير دائرة العمليات المالية في مصرف لبنان يوسف الخليل، والخبير في البورصة حسن خليل. المشاركون اعتبروا أن أسباب العجز تعود إلى السياسات المالية والنقدية، التي حكمت مرحلة ما بعد الحرب اللبنانية، ودفعت بالاقتصاد اللبناني إلى تحمّل عواقب أسعار فائدة مرتفعة تبلغ 40%، منذ منتصف التسعينيات، لتغطية العجز المالي وتراكم الديون العامة. ورواوا أن الأمور بقيت على حالها منذ ذلك الحين، كنتيجة لعدم تطبيق فعلي لأي استراتيجية تهدف إلى تخفيض العجز المالي.

تتركز الاقتراحات المتداولة للتصدي للأزمة على خفض النفقات، وهو ما يعدّه بيفاني أمراً سيئاً بحكم التجربة، «ففي سنوات سابقة، اتبعت الدولة سياسة خفض النفقات مستهدفة رواتب وأجور موظفي القطاع العام، وهو ما أدى عملياً إلى تفرغ المؤسسات والإدارات والجوء إلى التعاقد الذي باتت كلفته أعلى بكثير. أيضاً، تم وقف الإنفاق على تجهيز الكهرباء، إلا أن التكاليف ارتفعت نتيجة العجز الناتج من بيع الكهرباء بأقل من سعر إنتاجها. كما أوقف الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي انعكس سلماً على الاقتصاد». يتابع بيفاني أن «الحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة أمر بالغ الأهمية، لكنه

غير كاف، فهناك المزيد من التدابير التي يتعيّن القيام بها لتحسين ظروف معيشة المواطنين». يشخص بيفاني أسباب الأزمة بـ«عدم قدرة الاقتصاد على خلق وظائف جديدة، ما أدى إلى تنامي البطالة وانخفاض القدرة الشرائية وارتفاع معدلات الهجرة، في حين لم تشهد قطاعات كثيرة أي نمو ملحوظ»، وبدلاً من معالجة المشكلة الأساسية المتمثلة بعدم القدرة على خلق فرص عمل، «تم ضخ أعداد كبيرة في القطاع التعليمي والقوى المسلحة على سبيل المثال». يضاف إلى ذلك ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات «نظراً إلى غياب الصناعات، وتحوّل النموذج الاقتصادي القائم إلى استهلاكي يعتمد على الاستيراد، فضلاً عن

تأثر النموذج بانخفاض أسعار النفط، وتراجع التدفقات النقدية من المغتربين، وتحوّل الاستثمارات العربية نحو التسليح والإنفاق العسكري». المطلوب بحسب بيفاني هو «زيادة الإنتاجية مع ما يتطلبه ذلك من تفعيل الإدارة، فضلاً عن تطوير البنى التحتية، وشبكات الأمان الاجتماعي، وإعادة تنظيم سوق العمل، تمهيداً لتدعيم الاستقرار المالي، وتخفيض العجز البالغ 9% من إجمالي الناتج المحلي، والدين العام البالغ 150% من الناتج المحلي»، ويتحقّق ذلك من خلال: «خفض النفقات الهامشية، مكافحة الفساد، ولا سيما في المشتريات والمناقصات العمومية، إعادة النظر في حجم كل إدارة ومعالجة التفاوت